شنـاشيــل

الحلّ.. في الحلّ !

■ عدنان حسين

لا بعد مئة يوم ولا بعد مئتين ولا حتى بعد سنتين سيستطيع رئيس الوزراء السيد نوري المالكي وضع قطاره الحكومي على السكة الصحيحة المؤدية إلى ما يريد الشعب العراقي أن تنجزه حكومته في السنوات الثلاث المتبقية من عمرها، وأول وأكثر ما يريده الشعب إنهاء نظام المحاصصة وكبح الفساد المالي والإداري وتحسين المستوى المعيشي وتوفير الخدمات الأساسية.

حدّث العاقل بما لا يُعقل فان صدّق فلا عقل له .. وقوانا العقلية لم تزل سليمة بالرغم من كل الأشياء غير العقلانية وغير المعقولة التي تحيط بنا وتُطبق على حياتنا على مدى السنوات الثماني المنصرمة. وعقولنا تقول لنا إن هذه الحكومة ممزقة من الداخل، طرفاها الرئيسيان (التحالف الوطني والعراقية) متربصان ببعضهما البعض وكل منهما كامن للآخر بل متناهش معه بضراوة.

وهذا ينطبق أيضا على الأطراف الفرعية لكل من هاتين الكتلتين، "التحالف الوطني" هو الآن تحالفات و"العراقية" عراقيات.. وكل طرف رئيس أو فرعي من أطراف هذه الحكومة مشغول بالحفر تحت أقدام الأطراف الأخرى ومهموم بمواجهة خططها.

لا توجد حكومة في العالم تشبه هذه الحكومة .. في لبنان عاشت حكومة سعد الحريري وضعاً مماثلا لكن أقل وطأة، فسقطت، والعقل والمنطق يقولان إن حكومة المالكي لا بدّ أن تسقط بـ"النيران الصديقة" أيضاً إن عاجلاً أو آجلاً، وأن يحدث هذا الآن أفضل للشعب العراقي من أن تظل الحكومة في حال الموت الإكلينيكي مدة طويلة لتطول معاناته، بل محنته.

نعم، الحل هو في حل هذه الحكومة وإجراء انتخابات مبكرة، هذه الحكومة شُكلت وفقا لصيغة أعتمدت منذ ثماني سنوات وقيل إنها ملائمة لأوضاع العراق فترة من الزمن، هي صيغة الديمقراطية التوافقية، لكننا من البداية لم تكن هناك في الأساس لا ديمقراطية ولا توافقية .. ما شهدناه هو محاصصة طائفية وقومية استنفدت أغراضها وفقدت مبرراتها وانتهى مفعولها تماما منذ ما قبل الانتخابات في العام الماضي، وكان يتعين أن تتشكل الحكومة الحالية على أساس الأكثرية والأقلية.. الأكثرية تحكم والأقلية تعارض.. صيغة التوافقية تقوم على فكرة تعاون الجميع من أجل إنجاز البرنامج الحكومي الوطني في ظرف زمني غير عادي، لكن ما جرى ويجري عندنا أن هذه "التوافقية" ، بسبب الأطماع المنفلتة للأطراف الحاكمة غير المتوافقة، لم تسمح بتبني برنامج حكومي وطني فعّال، بل أنها أدت إلى أن تسقط العملية السياسية برمّتها والعمل البرلماني والحكومي في أسر الأقلية، أو بالأحرى الأقليات العديدة، فلم يحدث أي إنجاز ذي قيمة للحكومة والبرلمان السابقين.

رئيس الحكومة يُدرك هذا بالتأكيد، وهو أسرّ إلى مجموعة من الأكاديميين والمحللين السياسيين والإعلاميين اجتمع بهم السبت الماضي بأنه ربما يُقدم على الطلب من البرلمان سحب الثقة بحكومته إذا واصل شركاؤه فيها محاربته والسعي لإفشال الحكومة، وان هذا قد يتم مع انتهاء مهلة المئة يوم التي أعطاها لوزرائه المفروضين عليه فرضاً.

يعرف رئيس الحكومة، كما نعرف نحن، أن الشركاء لن يتغيّر موقفهم لا بعد مئة يوم ولا بعد مئتين، ولذا فان أي إجراء يؤدي إلى حلّ الحكومة سيكون أفضل خطوة يمكن أن يقوم بها المالكي، فالخلاص من الحكومة العليلة منذ ولادتها وإجراء انتخابات برلمانية، تترافق مع انتخابات مجالس المحافظات والمجالس البلدية في الأقضية والنواحي، هو المخرج من وضع اللاحياة واللاموت الذي يعيشه العراقيون الآن.

adnan255@btinternet.com

يلتقي السيستاني اليوم.. ويفتتح قنصلية في أربيل غداً

أردوغان لبرلمان العراق: لا نريد حلبجة وفلوجة جديدتين.. وعنف بغداد جعل الأتراك يبكون

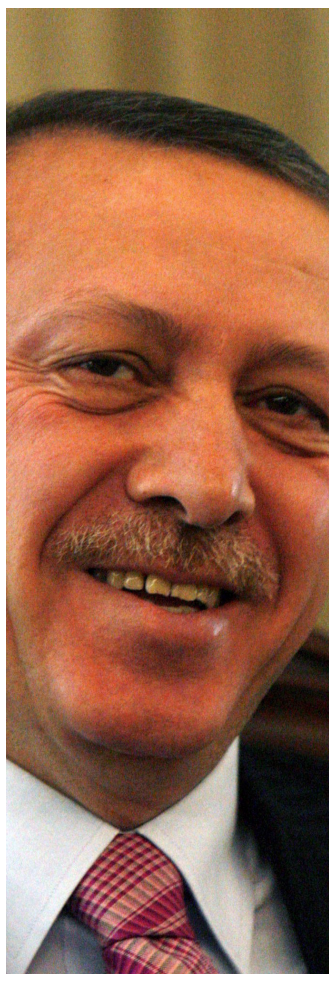

□ بغداد / المدى

ضيّف البرلمان العراقي أمس رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء التركي و الوفد المرافق له.

ووصف أردوغان مجلس النواب بالعظيم، وقال انه يخاطب من خلاله جميع العراقيين لان هذا المجلس يمثل العراق ويحمل أمانة العراق على أكتافه بنفس الوقت وان أي قانون يصدر هنا يحدد اتجاه ومستقبل الشعب العراقي.

وتابع أردوغان "نشعر بالفخر للتواجد في مجلس يخطو خطوات أمينة نحو الديمقراطية ومنتخب من قبل الشعب وأهنئ الشعب العراقي على المسافة التي تحققت في طريق الديمقراطية"، مشيرا إلى أن "الاسم الأول لمدينة بغداد هو مدينة السلام وهي التي كانت مركزا للعلم والفن والإعمار وكانت عاصمة لأكبر الحضارات في التاريخ وان بغداد المذكورة في حكايات ألف ليلة وليلة هي فخر لحضارتنا المشتركة، وأن جميع المدن العراقية قريبة لنا مثل مدننا التركية ونحن كأتراك نقول دائما لا يوجد حبيب كالأم ولا توجد ديار كبغداد فنحن إخوة بتاريخنا المشترك وحضارتنا المشتركة".

ولفت "مثلما نفتخر بروعة جمال بغداد نحن كشعب نبكي لبكاء بغداد وان امن ورخاء العراق يعني رخاءً وأمناً لتركيا وان قلوبنا كانت تتقطر عندما كانت القنابل تسقط على بغداد معتبرا أن "التفجيرات التي تحدث في العراق والمجازر والقتل تؤثر بأعماقنا وتتقطر قلوبنا عندما يرفع الإخوة السلاح بعضهم ضد البعض".

وشدد على أن "هذا المجلس أمل للعراق وكل المنطقة ولإحياء العراق من جديد" لافتا إلى أن "الجميع يتابعونكم في اسطنبول ودارفور وكابول وغزة ورام الله وأريحا كلما توحدتم توحد الجميع".

وأكد رئيس الوزراء التركي على أن بلاده "تتعامل مع العراق كجار قريب وترى الأشقاء في ليبيا والعراق دون تفرقة وتركيا تريد عراقا موحدا يحافظ على السلام ويوفر الرفاهية لشعبه والمنطقة"، مبينا "لقد وقفنا بمسافة متساوية مع جميع الأطراف في العراق ونحتضن جميع العراقيين بغض النظر عن دينهم ومذهبهم وسنعمل من اجل أن يعم الخير لكل العراق" مبديا استعداد تركيا "لتقديم الدعم الكامل للحكومة والمساعدة لحل المشاكل في جميع المجالات وتقاسم الخبرات في جميع الإصلاحات التي يسعى العراق لها من خلال تعزيز العلاقات بين البرلمانين العراقي والتركي".

وأعلن أردوغان انه سيقوم اليوم الثلاثاء بزيارة السيد السيستاني وبعدها يتوجه إلى أربيل لافتتاح بعض المشاريع مشددا على أن تركيا "لا ترغب بوجود منظمة إرهابية تعرقل صفو علاقتنا مع العراق مما يتطلب العمل سوية لمكافحة هذه المنظمة".

وفي كلمات السادة ممثلي الكتل النيابية رحب النائب إبراهيم الجعفري عن التحالف الوطني بزيارة أردوغان مشيرا إلى عمق العلاقات التي تربط العراق وتركيا في مختلف المجالات مثنيا على تجربة حزب العدالة والتنمية في إدارة الدولة التركية ومواقف السيد أردوغان تجاه العراق وعدد من دول المنطقة، داعيا تركيا إلى الوقوف لجانب العراق في توفير المياه، أما النائب سلمان الجميلي عن كتلة العراقية فقدم الشكر للمواقف المتميزة للسيد أردوغان لنصرة قضايا الأمة وتجربته في الحكم الرشيد بالمزج بين الحداثة والأصالة، موضحا أن تركيا تساهم بالاستقرار في المنطقة وتدعم علاقات متميزة مع جميع دول الجوار، مؤكدا أن العراق لن يسمح أن يكون منطلقا للاعتداء على تركيا، في حين حيا النائب فؤاد معصوم عن ائتلاف الكتل الكردستانية رئيس الوزراء التركي لزيارته العراق معربا عن تأييده لتبادل الزيارات بين المسؤولين في كلا البلدين لتحسين العلاقات وتطويرها، مشيرا إلى أهمية القضاء على الهواجس والمخاوف بين الطرفين، مبديا دعمه للخطوات المبذولة لتمتين الوحدة الوطنية في تركيا من خلال مساعي حل القضية الكردية بشكل عادل.

من جانب آخر أنهى المجلس القراءة الأولى لمشروع قانون حماية الصحفيين والذي يضمن توفير الحماية اللازمة للصحفيين وضمان حقوقهم وعيالهم في حالة الاستشهاد نتيجة عمل إرهابي أو التعرض لإصابة، كما أنهى المجلس القراءة الثانية لمقترح قانون تعديل قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ الخاص بالمادة (١٣٦ ب) من اجل حصر صلاحية تقرير براءة المتهم أو إدانته بيد القضاء ولتأكيد استقلاله وضمان دور اكبر في ميدان محاربة الفساد وعملا بمبدأ الفصل بين السلطات.

مخاوف على تعطيل خطط التنمية بسبب خلافات سياسية

خبراء يشكّون بإجراء التعداد في موعده

□ متابعة / المدى

من المؤمل إجراء التعداد العام للسكان خلال شهر تشرين الأول المقبل، بحسب وكيل وزارة التخطيط ورئيس غرفة عمليات التعداد العام للسكان مهدي العلاق الذي بين في اتصال هاتفي مع إذاعة العراق الحر أن الوزارة مستعدة لإجراء التعداد السكاني في الموعد الجديد، بعد تأجيل لعدة مرات.

وحذر اقتصاديون من أن الكثير من خطط التنمية قد تتعرض إلى التعطيل ما لم تكن هنالك قاعدة بيانات دقيقة يمكن الاعتماد عليها في إنجاح تلك الخطط، ويلفت المحلل الاقتصادي هلال الطحان في حديثه لإذاعة العراق الحر إلى أن قانونَ الميزانية الاتحادية الذي اقره مجلس النواب قبل أيام، قد يشوب تطبيقه ارتباك بسبب غياب أرقام دقيقة لأعداد العراقيين داخل البلاد وخارجها.

إلى ذلك أكد وكيل وزارة التخطيط مهدي العلاق أهمية التعداد والإحصاءات الناتجة عنه في إنجاح خطط الوزارات ومؤسسات الدولة، مشيرا إلى أن قاعدة المعلومات الإحصائية التي وفرها أخر تعداد شهده العراق جرى عام ١٩٩٧ لم تعد كفوءة وحقيقية في ظل تغيرات اجتماعية واقتصادية وديموغرافية كبيرة حدثت في العراق خلال السنوات الأخيرة، بحسب العلاق.

من جانبه أكد الناطق الإعلامي للجهاز المركزي للإحصاء عبد الزهرة الهنداوي في حديث لإذاعة العراق الحر، استعداد وزارة التخطيط لإجراء التعداد في شهر تشرين الأول المقبل، مبينا أن اختيار هذا الشهر يعد مثاليا، من حيث ملائمة الطقس في اغلب مناطق العراق، وبدء الدوام في المدارس والجامعات، لكن الهنداوي حذر من تأثيرات تكرار تأجيل موعد التعداد على الخطط التنموية التي تتطلب قاعدة بيانات محدثة، وشدّد الهنداوي على أن أسباب تغيير مواعيد التعداد كانت سياسية وليست فنية. وزارة التخطيط رجحت شهر تشرين الأول القادم ليكون موعدا لإجراء التعداد، فيما لو انتهت المشاكل التي أعاقت إجراء التعداد في مواعيد سابقة، ومن ذلك تجاذبات حول المناطق المتنازع عليها، ومنها مسألة كركوك، والواقع السكاني في هذه المحافظة.

إلى ذلك اتهم النائب عن التحالف الكردستاني محمود عثمان، في تصريح صحفي لإذاعة العراق الحر، "المحاصصة السياسية"، وتعنت الكتل السياسية بالوقوف وراء عرقلة تنفيذ التعداد خلال الفترة السابقة، مشيرا إلى أن الإحصاء السكاني لن يحمل معاني وأغراض سياسية، بل هو إجراء لابد منه لمستقبل البلاد وتنميتها. وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد شكل منذ أشهر لجاناً مختصة لحل المشكلات المتعلقة بالتعداد في محافظات نينوى وكركوك وديالى، تمهيدا لتنفيذ التعداد العام في جميع محافظات العراق.

وكان الناطق الإعلامي لوزارة التخطيط عبدالزهرة الهنداوي قد أكد أن سبب تأخر إجراء التعداد السكاني هو محافظتا كركوك ونينوى.

وأوضح الهنداوي في تصريح صحفي سابق انه تم تشكيل لجان لغرض تقصي الحقائق وبحث المشاكل العالقة في هاتين المحافظتين على أساسه يتم تحديد موعد للتعداد السكاني من قبل الحكومة العراقية لان المهمة لا تزال غير مكتملة. وأشار الهنداوي إلى أن هذه اللجان لا تزال تنجز مهمتها وبالتالي يجب انتظار ما يصدر عن هذه اللجان التي على أساسها يتم تحديد موعد للتعداد السكاني. و رحّل موعد إجراء الإحصاء السكاني العام في العراق بعد أن فشل اجتماع عقد شتاء العام الماضي، وصف في وقتها بـ"الحاسم". والترحيل جاء على خلفية استمرار المواقف المتباينة حول نتائج الإحصاء في المناطق المتنازع عليها، فيما يخص القضايا التي تتعلق بتحديد نسبة المكونات الإثنية والعرقية فيها، بالتالي تسجيل نقاط لمكون على حساب مكون آخر.

والتعداد العام للسكان والمساكن (بما ينتجه من بيانات) يمثل متطلباً أساسياً لوضع خطط وبرامج التنمية، والتي تعتمد على جمع وتصنيف وتقييم وتحليل ونشر أو توزيع البيانات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية للسكان خلال فترة زمنية معينة.

ويعتبر السكان في هذه العملية العنصر الأساسي لإنتاج الثروة المادية وتوزيعها، ولكي يتسنى تخطيط وتنفيذ تنمية اقتصادية واجتماعية أو نشاط إداري أو بحث علمي يتطلب وجود بيانات موثوق بها وتفصيلية عن حجم السكان وتوزيعهم وتكوينهم. ويشكل تعداد السكان مصدراً رئيساً لهذه الإحصاءات الأساسية.

وأول إحصاء لسكان العراق الذي يتجاوز سكانه اليوم ٣٠ مليوناً جرى العام ١٩٣٤، وبلغ العدد آنذاك ثلاثة ملايين نسمة ومن ثم سبعة ملايين في إحصاء ١٩٥٧ الذي اعتبر في ما بعد أساساً في تحديد طبيعة التركيبة السكانية للعراق.

وبينما أجل الإحصاء المقرر عام ١٩٨٧ بسبب ظروف الحرب مع إيران، فإن آخر تعداد أجري عام ١٩٩٧ في مناطق العراق استثنيت منه محافظات إقليم كردستان العراق وأظهر أن عدد سكان العراق ٢٥ مليوناً، فيما قدر مسؤولون آنذاك أن هناك ثلاثة ملايين آخرين يعيشون في الإقليم.

رئيس الوزراء يشك في نوايا أطراف في تحالفه

المالكي يهدد بسحب الثقة في حال استمر الشركاء بمحاربته

□ متابعة / المدى

كشف مصدر مطلع أن رئيس الحكومة نوري المالكي أكد خلال اجتماع جمعه مع مجموعة من الأكاديميين والمحللين السياسيين العراقيين أنه بدأ يفكر جديا بطلب سحب الثقة من حكومته في حال استمر شركاؤه في العملية السياسية بمحاربته، لافتا إلى أن المالكي اعتبر أيضا أن العملية السياسية لا يمكن أن يكتب لها النجاح في ظل الدستور الحالي.

وقال المصدر إن "رئيس الوزراء نوري المالكي وخلال اجتماع ضيّق فيه نحو خمسة عشر أكاديمياً ومحللاً سياسياً عراقياً أكد أنه يفكر جدياً بطلب سحب الثقة من حكومته في البرلمان إذا ما مضى شركاؤه في العملية السياسية في محاربته".

وأوضح المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه أن "المالكي يعتقد أن الكثيرين من مكونات التحالف الوطني والقائمة العراقية يعملون على إفشال حكومته ومحاربته".

ولفت المصدر وهو احد الذين حضروا الاجتماع إلى أن "المالكي أكد انه ينتظر انتهاء فترة المئة يوم التي وضعها لتقييم عمل الوزارات لكشف جميع الأوراق".

وبين المصدر أن "المالكي ذكر للوفد انه تقصد تسمية صالح المطلك نائبا له لشؤون الخدمات والوزراء الصدريين كوزراء للخدمات بهدف إحراجهم، ليثبت لهم أن الملفات شائكة وتحتاج الكثير من الوقت".

وأمهل رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في ٢٧ من شباط الماضي، الوزارات وإدارات المحافظات مئة يوم لتقييم عملها ومعرفة مدى نجاحها أو فشلها، مؤكدا أن الوزارات ستشهد تغييرات كبيرة وفق نتائج التقييم، فيما تعهد بفتح تحقيق في الانتهاكات التي شهدتها تظاهرات الجمعة وتلبية مطالب المتظاهرين بأسرع وقت ممكن.

وأكد المصدر أن "رئيس الوزراء نوري المالكي شدد على انه جاد في تحقيق ورقة الإصلاح التي طرحها مجلس الوزراء وسيكون ملتزما بالسقوف الزمنية التي تم تحديها"، إلا انه لفت إلى أن "المالكي اعتبر أن العملية السياسية لا يمكن أن يكتب لها النجاح في ظل الدستور الحالي".

وأشار المصدر إلى أن "المالكي وخلال اجتماعه مع عدد من أساتذة الجامعات والمحللين السياسيين شدد على ضرورة العمل لتأسيس مركز دراسات سياسية يكون تابعا لرئاسة الوزراء"، مبينا أن "المركز يعمل على تقديم خدمات استشارية وسياسية لرئاسة الوزراء".

وكان بيان قد صدر عن مكتب رئيس الوزراء نوري المالكي يوم السبت الماضي ذكر أن رئيس الحكومة وخلال اجتماعه، مع عدد من أساتذة الجامعات والمحللين السياسيين أكد أن الاجتماع هو النواة الأولى لمراكز الدراسات والأبحاث التي ترفد الحكومة بما تحتاجه من دراسات وأبحاث في مختلف المجالات، وان يكون رافدا قويا لعمل الحكومة وعاملا مؤثرا في تصويب القرارات الصادرة منها.

وشهد العراق، في الـ٢٥ من شباط الماضي، تظاهرات جابت أنحاء البلاد تطالب بالإصلاح والتغيير والقضاء على الفساد المستشري في مفاصل الدولة، نظمها شباب من طلبة الجامعات ومثقفون مستقلون عبر مواقع التواصل الاجتماعي في شبكة الإنترنت.

وكانت القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي اعتبرت في الثاني من آذار الحالي، أن فترة الـ ١٠٠ يوم التي منحها المالكي لإجراء الإصلاحات فرصة للمماطلة وليس للإصلاح، كونها لم تحدد معايير التقييم، مطالبة بوضع طرق واضحة للكشف عن حالات الفساد في المؤسسات الحكومية، فيما قللت من أهمية قانون تخفيض رواتب الرئاسات الثلاثة وأعضاء البرلمان والدرجات الخاصة في مكافحة الفساد وكان التحالف الكردستاني اعتبر في بداية آذار الجاري، أن مدة المئة يوم التي حددها رئيس الوزراء غير كافية لتطور عمل الوزارات وإدارات المحافظات، لافتا إلى أن الدور الرقابي للبرلمان سيكون ضعيفاً بسبب كثرة الإجازات التي يتمتع بها البرلمان.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون